

معايير التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد كورونا:

تحليل استراتيجيات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الدولي

أ. الباحثة سامية بن يحيى*

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الجزائر -

samia20171935@outlook.fr

تاريخ القبول: 2022/06/14

تاريخ الارسال: 2022/05/23

ملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لمعايير التعافي الاقتصادي ومدى تكيفها مع أجندة الاستدامة رغم أن محاولة تقييم التأثير الكامل لوباء COVID-19 سيكون سابقاً لأوانه، لكن في خضم هذا التفكك تحللنا سيسلط الضوء على فرصة صانعي السياسات لاستجابة تخلق بسرعة فرص العمل والطلب الاقتصادي لمرحلة ما بعد كورونا، وتنتج نموًا ثابتًا بالنظر إلى نطاق وحجم هذه الأزمة، والظل الطويل الذي ستلقيه، ثم تركز الدراسة على مسارات الإنفاق التي يمكن أن تعزز الانتعاش الاقتصادي والاستدامة البيئية، و نوع استثمارات التعافي القائمة على الاقتصاد الأخضر، إذ تتطلع الحكومات الآن نحو التعافي، والوصول إلى تحول اقتصادي يعزز الرفاهية المستدامة في هذا السياق تحلل الدراسة اشكالية تعرض التعاون الدولي للخطر بسبب المصالح، كما تقدم الدراسة توصيات ترتبط أكثر بالاستثمار في البنية التحتية، والانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة على المدى القريب مع زيادة المرونة الاقتصادية والبيئية، من جهة أبرز الخطوات التي يمكن أن تتخذها الشركات والحكومات والأفراد لمواءمة ضرورات الاستدامة، حيث سيكون من المهم أيضاً نمذجة والاستعداد للحالات التي يمكن أن تتحد فيها مخاطر متعددة، لذا يجب أن يشمل تطوير السياسة المحلية التعاون والتنسيق مع النهج الدولية.

الكلمات المفتاحية: التعافي الاقتصادي، مرحلة ما بعد كورونا، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، التعاون الدولي، الاستثمار.

* المؤلف المرسل: سامية بن يحيى، الإيميل: samia20171935@outlook.fr

مقدمة:

لقد أثرت أزمة كورونا بشكل أكثر عمقا على الاقتصاد العالمي، حتى أصبح ينظر إلى إمكانية التعافي الاقتصادي تبدو أكثر تعقيدا وبطئا على خلاف الأزمات الصحية التي شهدها العالم سابقا، وحين أن محاولة تقييم التأثير الكامل لوباء COVID-19 والتنبؤ بمصير الاقتصاد لمرحلة ما بعد كورونا سيكون سابقا لأوانه خاصة في ظل استمرار ظهور طفرات جديدة للوباء، ومع ذلك تعمل الدول والمجتمع الدولي على خلق آليات للتعافي من خلال الاستناد إلى مجموعة من المعايير سواء على مستوى صانعي السياسات في الدول أو على مستوى الحكومة العالمية عبر قنوات التعاون الدولي إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مسارات الإنفاق وخلق بدائل تضمن نجاعة سياسات واستراتيجيات التعافي الاقتصادي مثل الرقمنة كأداة للتعافي والاقتصاد الأخضر، إذ يمكن لإجراءات التحفيز منخفضة الكربون أن تساعد صانعي السياسات على توحيد أولوياتهم الاقتصادية والبيئية لاستدامة أكثر، لذلك يبدو الآن أن التعافي من الأزمة الاقتصادية COVID-19 سيتطلب برامج تحفيز قد تستمر لسنوات، ومن هنا يقدم النقاش الحالي حول الانتعاش الاقتصادي لتعافي مستدام اقتراحات عميقة وفق تدابير توفر فرصة تاريخية من أجل تسريع الانتقال العالمي إلى مجتمع خالٍ من الانبعاثات يعتمد على بيانات وتوقعات تحدد امكانية إجراء تحليل تجريبي للأنظمة ذات الصلة بالاستدامة، لكن نصح عدم اليقين الذي لا يزال يرتبط بمرحلة ما بعد كورونا قد يخلق عوائق أمام صانعي سياسات الدول خاصة الدول النامية، وبدرجة أقل على الدول المتقدمة، فسلطة الدولة كما يتم تمثيلها تفتقر إلى الديناميكية المطلوبة لدفع الفردية والمخاطرة التي يحتاجها التعافي الاقتصادي لاسيما للاستفادة من فرص الاستثمار المحتملة وبالتالي تحويل الهيكل الاقتصادي الأحادي إلى هيكل اقتصادي واحد متنوع مستدام وله محركات متعددة للنمو الاقتصادي ما بعد مرحلة كورونا، وبالتالي ضمن هذه الاعتبارات تمحورت فكرة الدراسة الحالية ومشكلتها في التساؤل الآتي: هل يمكن لاستراتيجيات تعزيز الانتعاش الاقتصادي الحالية الوصول إلى تعافي مستدام لمرحلة ما بعد كورونا؟

الخور الأول: سياسات الانتعاش الاقتصادي - نحو توفير مرونة عالية للنمو الاقتصادي المستدام

أولاً: مسارات إنفاق الدولة في ظل مقاربة خلق البدائل ما بعد الصدمة الوبائية

بدى جلياً أن دور الدولة في مواجهة جائحة كورونا كان محل التقارب والتصادم في النقاشات السياسية والاقتصادية التي ارتبطت أكثر بفكرة عودة الدولة الوطنية، فالدول مسؤولة بشكل مباشر عن الجوانب الحاسمة لتدابير الاحتواء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مما يضعها في مقدمة إدارة الأزمات لأن مثل هذه المسؤوليات يتم تقاسمها بين مستويات الحكومات وبالتالي، فإن تنسيق الجهود أمر بالغ الأهمية.

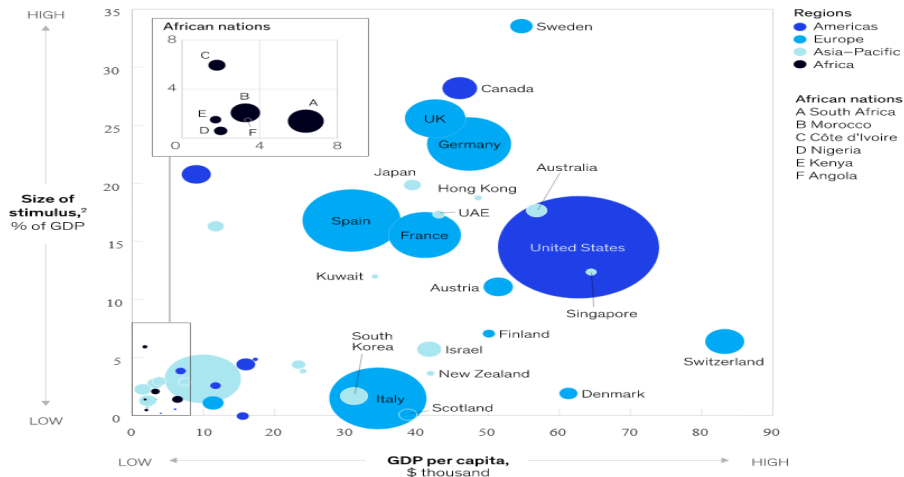
حسب تحليل Ernest Gnan ينصب التركيز في العديد من البلدان على سد نقص السيولة في غضون بضعة أشهر و بمجرد انحسار الأزمة، ستظهر احتياجات التمويل طويلة الأجل (الديون أو حقوق الملكية) في المقدمة، أما المجال الثاني الذي يتطلب تمويلاً كبيراً هو التعويض عن الدخل الضائع (إعانات البطالة ومدفوعات التعويض عن العمل قصير الأجل خلال المرحلة الحادة من الأزمة؛ ومدفوعات البطالة أيضاً على المدى المتوسط إذا لم يتعافى التوظيف بالكامل بعد الأزمة، ثم تمويل تدابير تحفيز الاقتصاد الكلي لتسريع الانتعاش بعد الأزمة من خلال وضع البرامج الهيكلية لمنع الخسارة الدائمة في الناتج و النمو المحتمل، لكن وساطة الدولة في تمويل الاقتصاد يمكن أن يكون لها أيضاً عدد من الجوانب السلبية مثل الأشكال المختلفة لعدم كفاءة الحكومة التي قد تؤدي إلى تخصيص غير فعال لرأس المال (Ernest Gnan, March 2020, pp. 2-3).

كما تشير التقديرات أنه بحلول عام 2030 يمكن أن يعيش ما يصل إلى ثلثي الفقراء المدقعين في العالم في بيئات هشة ومتأثرة بالصراعات، وكثير منها في إفريقيا لذا من المرجح أن يعاني الفقراء من خسارة رأس المال المنتج ويصبحون محاصرين في توازن منخفض على المدى الطويل، وعلى صعيد مدفوعات الفوائد أضحت الآن جزءاً سريع النمو من الإنفاق في الميزانيات الحكومية مع معدلات فائدة تتراوح بين 5٪ و 16٪ على 10 سنوات، بينما على مستوى السندات الحكومية تمتلك العديد من الدول الإفريقية الكبرى بما في ذلك كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا عوائد تزيد عن 10٪ على السندات السيادية لمدة 10 سنوات أيضاً مقارنة بـ 3٪ لفيتنام و 6٪ للهند، إذ تؤدي التكاليف المرتفعة للاقتراض إلى زيادة الضغط على الحيز المالي المحدود بالفعل (Samuel Munzele Maimb, 1 Jul 2021, pp. 10-16).

على سبيل المثال على مستوى القارة الإفريقية في كل من بوروندي والكاميرون وغينيا ونيجيريا وأوغندا اعتبارًا من أكتوبر 2020 كانت الحزم المالية المتعلقة بـ Covid-19 قد بلغ فيها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 3% فقط - 0.75% فقط للاحتياجات الصحية الإضافية والباقي للتحويلات والإنفاق المرتبط بالأزمة أقل بشكل ملحوظ من المبالغ التي تم إنفاقها في المناطق الأخرى إذا اغتنمت الحكومات في إفريقيا والمجتمع الدولي¹ الفرصة لتنفيذ الإصلاحات، كترقية الهيكل الاقتصادي لتنويع الاقتصاد، وخلق وظائف أكثر وأفضل، والقيام بالاستثمارات الهامة التي طال انتظارها في البنية التحتية ورأس المال البشري، حيث يمكن أن تخرج اقتصاداتها أقوى مع بيئة أعمال محسنة وإنتاجية محسنة وتعاني أكثر مرونة، وبالتالي يجب أن تأخذ إفريقيا نظرة طويلة الأجل للقيام بالاستثمارات الصحيحة ومعالجة التحديات الهيكلية من أجل تجنب دوامة الانحدار ودعم الانتعاش المرن (Samuel Munzele Maimb, 1 Jul 2021, p. 16).

فانطلاقًا من الاستجابات الأولية وتدخلات الحكومات نفذت العديد من البلدان في إفريقيا تدابير الوقاية والإغاثة في بداية الوباء لكنها غير كافية كما يوضح ذلك الشكل رقم 1.

الشكل رقم 1: يبين أن البلدان الإفريقية لديها حزم تحفيز مالي أصغر



المصدر: مجموعة البنك الدولي؛ جامعة مانشستر 2021 ص 21. أنظر:

<https://2u.pw/JHvsN>

على الطرف الآخر تسعى خطة التعافي للاتحاد الأوروبي ضمن استراتيجية التخفيف من الآثار الكارثية التي خلفتها جائحة كورونا إلى تشجيع الاستثمار في اقتصاد أوروبي صديق للبيئة ومسؤول وقادر على الصمود، حيث تقرر استخدام 390 مليار يورو كمنح من أصل 750 مليار يورو و إلى جانب هذه الحزمة، أعلنت الدول بشكل فردي عن حزم أخرى للحفيز مثل ألمانيا حزمة بقيمة 130 مليار يورو لتجديد الاقتصاد، بينما فرنسا أعلنت حزمة تحفيز بقيمة 100 مليار يورو، أما إيطاليا قررت إنفاق 55 مليار يورو لإعادة إطلاق اقتصادها (Stavros Kalogiannidis and others, January 11, 2021, p. 57).

إن الاستراتيجية المتكاملة المشتركة لسندات اليورو بوندز (JEBs) - مع الضمانات الجزئية وصندوق (JEF) (JEBs) خارج إطار عمل مؤسسة الاتحاد الأوروبي يرى Paul J.J. Welfens أنه يمكن أن تساعد في تجنب أزمة يورو جديدة وتحقيق أسرع انتعاش للاتحاد الأوروبي مما كانت عليه في الولايات المتحدة بينما حفز صناعات السياسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالفعل على تبني إجراءات غير عادية للسياسة الاقتصادية والنقدية ومن هنا سيتعين على دول منطقة اليورو المشاركة في تقديم ضمانات بنسبة 55% مقابل حصتها في بنك اليابان الدولي، وتحديدًا في شكل احتياطات من الذهب والعملات، أما بحلول عام 2022 من المتوقع حدوث عملية تطبيع لمزيج السياسات في منطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (Welfens, May 9, 2020, pp. 3-10).

ويتوقع انخفاض الإنتاج المقدر من صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بحلول عام 2025 حيث يمكن أن تقترب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من 160 في المائة إذا افترض المرء أن حكومة الولايات المتحدة يمكن أن تخفض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي كل عام بمقدار 3 نقاط مئوية، في حين إذا واجهت السندات الحكومية الأمريكية خفضًا في التصنيف الائتماني، فسيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة رأس المال في الولايات المتحدة، كما يمكن أيضًا أن يحفز النمو العالمي لمزيد من الاحتياطات المقومة باليورو في البنوك المركزية بشرط أن تتجنب منطقة اليورو أزمة يورو ثانية (Welfens, May 9, 2020, p. 19).

الجدول رقم 1 يبين نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو ، الصين، والولايات المتحدة

صافي الإقراض الحكومي العام (+) / صافي الاقتراض (+) من تلك البلدان

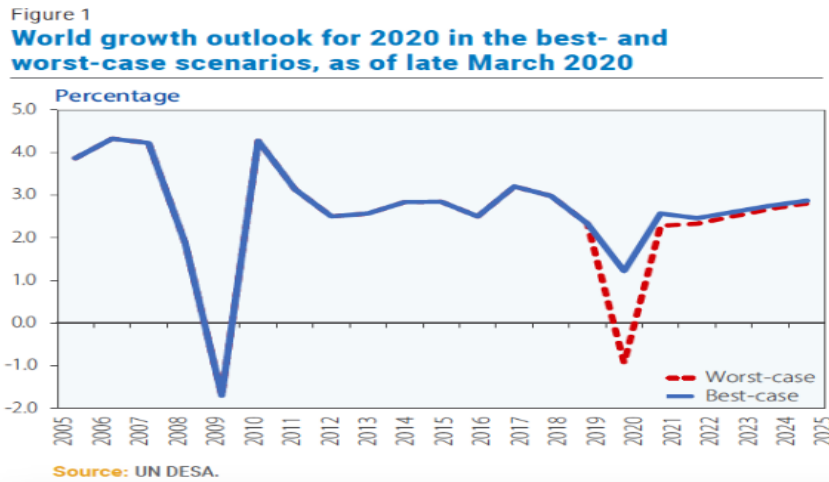
Country	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
China	-0.909	-2.815	-3.702	-3.835	-4.655	-6.37	-11.228	-9.569
Croatia	-5.35	-3.315	-1.045	0.752	0.234	-0.046	-6.53	-2.552
France	-3.905	-3.625	-3.542	-2.771	-2.274	-3.015	-9.172	-6.243
Germany	0.58	0.943	1.184	1.242	1.867	1.449	-5.523	-1.193
Greece	-4.07	-2.771	0.555	1.047	0.868	0.39	-8.974	-7.907
Italy	-2.954	-2.552	-2.404	-2.445	-2.199	-1.639	-8.339	-3.474
Netherlands	-2.152	-2.025	0.021	1.264	1.491	1.659	-6.164	-2.136
Portugal	-7.12	-4.303	-1.97	-2.96	-0.446	0.19	-7.094	-1.888
Spain	-5.915	-5.177	-4.305	-3.024	-2.537	-2.642	-9.509	-6.656
United Kingdom	-5.557	-4.591	-3.348	-2.455	-2.217	-2.08	-8.31	-5.473
United States	-4.034	-3.566	-4.269	-4.471	-5.682	-5.782	-15.448	-8.643

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي أبريل 2020 ص 27. أنظر: .

<https://2u.pw/ggLpx>

الأرقام باللون الأحمر تشير إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي (22 أبريل 2020 / 2021).

يبرز الشكل رقم 2 بعد التعافي من فيروس كورونا، ستكون تدفقات رأس المال الدولية محدودة بسبب التأثير الاقتصادي العالمي للفيروس 2025.



المصدر: توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ص 88. أنظر: .

<https://2u.pw/iYl5F>

يسلط الشكل 2 الضوء على احتمالية حدوث تغيير سلبي في النمو الاقتصادي نتيجة للفيروس الذي سيكون له تداعيات خطيرة على اقتصاد أوروبا نظراً لانفتاحها وقابليتها للصدمات الخارجية، لذلك من المتوقع أن يكون هناك المزيد من المنافسة على تدفقات رأس المال المحدودة، وقد يجعل التراث القانوني لأوروبا أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية لرأس المال غير المرتبط بتعميق اعتمادها على السياحة. في نفس سياق التعافي أيضاً قدمت رئيسة المفوضية اقتراحها بشأن صندوق التعافي - يطلق عليه "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي" في البرلمان الأوروبي، إذ يخطط اقتراح المفوضية لتقديم منح بقيمة 500 مليار يورو و 250 مليار يورو في شكل قروض لتلك الدول الأعضاء الأكثر تضرراً من COVID-19 بحيث سيتم تحميل المنح لأول أربع سنوات خلال فترة ميزانية الاتحاد الأوروبي التالية (2021-2027) ، بالإضافة إلى ذلك سيتم زيادة ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى مبلغ إجمالي قدره 1.1 تريليون يورو، غير أن المنح أن المنح لا تنهض الدول، وبالتالي يجب عليها استكمال استجاباتها المالية الوطنية، وهذا بدوره يمنع حسب Tobias Tesche زيادة الاختلافات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، ويبقى الابتكار المهم هو أن الاتحاد الأوروبي سوف يقترض بشكل جماعي في الأسواق عن طريق إصدار سندات بأجال استحقاق مختلفة من شأنها أن تكون مستحقة بين 2028 و 2058 مضمونة من قبل هامش الارتفاع (0.6٪ من الدخل القومي الإجمالي) في ميزانية الاتحاد الأوروبي (Tobias Tesche, June 2020, p. 22). وتشمل المجموعة الأولية من الفرص التي تم تحديدها للاقتصاد الحيوي المستدام الدائري للمساهمة في التعافي بعد الجائحة قطاع الغذاء من أجل تحسين النظم الغذائية لتصبح أكثر استدامة ومرونة مما سيسمح بالتكيف السريع مع الأحداث المتطرفة، فضلاً عن ضمان أن الأزمات المستقبلية لن تؤثر إلا بشكل ضئيل، حيث يُنظر في سياق تناذر غذائي عالمي، والتفاعل بين انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على أساس السلوكيات الغذائية وسط جائحة COVID-19 (Union, 2021, p. 4) بالمقابل اقترح مفاوض ميزانية الاتحاد الأوروبي يوهانس هان رفع الحد الأقصى مؤقتاً لميزانية الاتحاد الأوروبي إلى 2٪ من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة قدرة المفوضية على الاقتراض في الأسواق المالية، حيث يمكن بعد ذلك الاستفادة من هذا لتوليد ما يقدر بنحو 1.5 تريليون يورو في الإنفاق والاستثمارات، و من المهم الإشارة إلى أن الزيادة في سقف الموارد الخاصة يجب أن تبقى خلال فترة الاقتراض المشار إليها على الأقل حتى عام 2058 و قد اقترحت فرنسا إنشاء "صندوق إنقاذ من كورونا"

مؤقتاً لمدة 5-10 سنوات يمكنه إصدار سندات مضمونة بشكل مشترك ومنفردة مدعومة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Tobias Tesche, June 2020, p. 10).

مع ذلك يمكن القول أن تحسن الإنتاج الصناعي والتجارة العالمية يسير ببطء، حيث تشير التقديرات مع مطلع شهر مارس 2021 أن الإنتاج الصناعي العالمي تجاوز مستواه قبل الأزمة بأكثر من 2% وفقاً لأرقام البنك المركزي الأوروبي، لكن منذ ذلك الحين تباطأ النمو وسط الاختناقات في جانب العرض، والمشاكل اللوجستية، لا سيما في النقل البحري (Gern, 2021, p. 1).

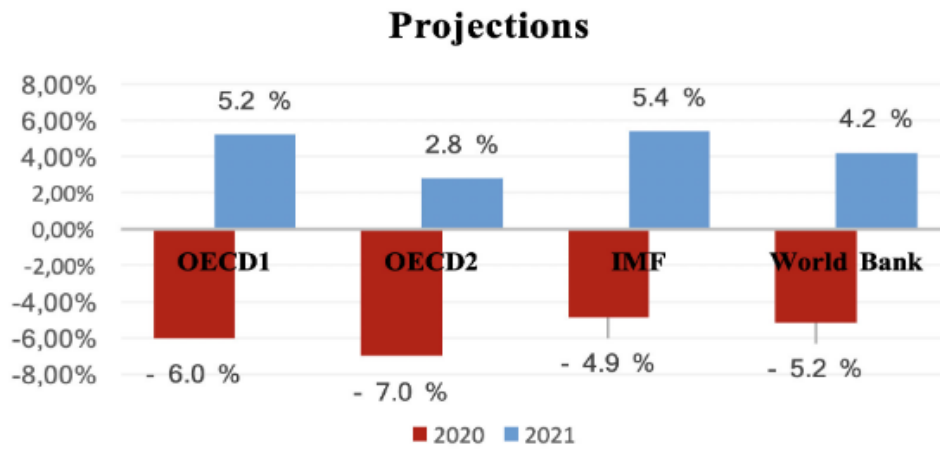
انطلاقاً من احصائيات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، المصادر الوطنية، حسابات كيبيل. سيزداد الاقتصاد العالمي بقوة في عامي 2021 و 2022 ومع ذلك بسبب موجة أخرى من الوباء تباطأ الانتعاش العالمي مع بداية عام 2021 وانخفض الإنتاج في غضون بضعة أيام، لكن مع انحسار الوباء ورفع إجراءات الاحتواء من المرجح أن ينتعش النشاط الاقتصادي في القطاعات التي تضررت بشدة، و يتوقع أن تشهد سنة 2022 نمواً بنسبة 4,6% مرة أخرى أعلى بشكل كبير من الاتجاه العام الذي لوحظ في السنوات الأخيرة.

ومن المتوقع أيضاً وفق توقعات معهد كيبيل للاقتصاد العالمي 2022 أن تزيد التجارة العالمية بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022 كما شهدت آفاق النمو في إفريقيا وأمريكا اللاتينية تحسناً، وسيستمر النمو في الولايات المتحدة، وسيكون التضخم أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة، بالمقابل وبدعم من انخفاض حالات Covid-19 الجديدة، يستمر التعافي في الولايات المتحدة بسرعة، في حين من المقرر أن يتوسع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بسرعة خلال الصيف، ويصل إلى مستوى ما قبل الأزمة في نهاية عام 2021 ومع ذلك يبدو أن النشاط في طريقه إلى الانتعاش من حيث الأرباح القادمة مع رفع القيود الوبائية تدريجياً، بينما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022 ومع نهاية عام 2022 سيكون الاقتصاد قد عاد إلى طبيعته إلى حد كبير مع معدلات نمو قريبة من النمو المحتمل (Gern, 2021, p. 3).

وحسب احصائية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛ الإحصائيات الوطنية؛ وحسابات توقعات معهد كيبيل، فإن آثار أزمة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي، فوفقاً للبنك الدولي دائماً انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 وهو أكبر ركود في

التسعين عامًا الماضية، بينما يتوقع أن يصل سنة 2022 إلى معدل 4.7 وفقاً للبنك الدولي (Gern, 2021, p. 72). أنظر الشكل 3.

الشكل رقم 3 يوضح آثار أزمة COVID-19 على النمو الاقتصادي العالمي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي).



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي 2020 ص72. أنظر:

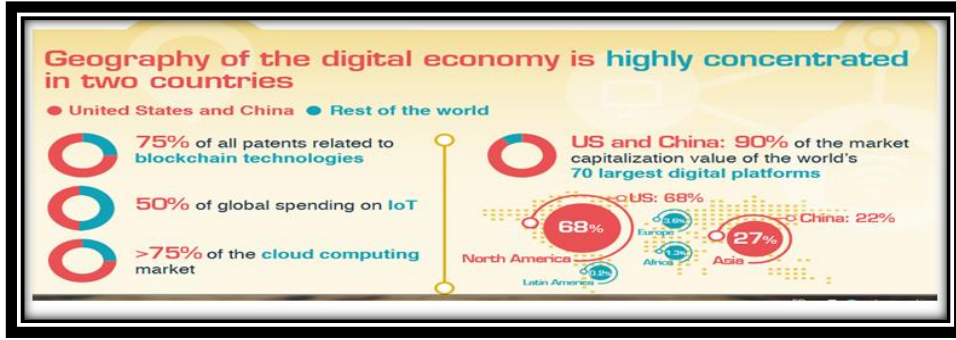
<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/236719/1/KKB-79-2021-Q2-Welt-EN.pdf>

ثانياً: الرقمنة كأداة للتعافي من الآثار الاقتصادية لـ COVID 19

يُنظر اليوم إلى التحول الرقمي على أنه أحد أهم الأدوات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي خلفها الوباء، حيث أصبحت وسائل التكنولوجيا والاتصالات، والإنترنت جزءاً لا يتجزأ من اهتمام البلدان المتقدمة، والنامية، من جهة يمكن التأكيد على أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القدرة على دعم النمو والانتعاش الاقتصادي، فقد سمحت أزمة كورونا في هذا السياق الجديد للتواصل بين المجتمعات، والثقافات والصناعات الإبداعية بإعادة التفكير في التكنولوجيا الرقمية، والطرق التي ترتبط بالثقافة، والحكومة والاقتصاد

والتنمية، فإذا اتفقنا على أن هناك إمكانات مضاعفة حقيقية للتكنولوجيا الرقمية، ودورها في التعافي الاقتصادي، فما زلنا بحاجة إلى معرفة كيفية الوصول إليها واستغلالها بالكامل لضمان التحول الرقمي مع الحد من المخاطر، والآثار المدمرة المحتملة التي تفرضها الأزمات البيولوجية مستقبلاً، ومن هنا من المتوقع أن تنمو نفقات تكنولوجيا المعلومات بنسبة تتراوح بين 3% و 5%. تشكل أكثر من 60% من الاقتصاد العالمي رقمياً وفق الاحصائيات لسنة 2022 إلى 2025 (أنظر الشكل 4 والجدول 1).

الشكل 4 يوضح جغرافيا الاقتصاد الرقمي في العالم



المصدر: تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 مؤتمر الأمم المتحدة غير الموحد بشأن التجارة وتطوير القيمة المالية وتقدير النفقات ص2. أنظر:

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/der2019_en.pdf

في حين يبرز الجدول رقم 2 التوزيع الجغرافي للإنفاق على إنترنت الأشياء من 2018 إلى 2025.

	2018			2025			
	2G	3G	4G	2G	3G	4G	5G
Asia Pacific	34	21	45	5	13	67	15
Latin America	26	39	35	5	21	65	8
Middle East and North Africa	37	40	23	10	32	52	6
Sub-Saharan Africa	59	35	6	14	59	24	3
CIS	36	45	19	2	18	68	12
Europe	18	36	46	1	7	63	29
North America	9	21	69	2	7	44	47
World	29	28	43	5	20	59	15

Source: UNCTAD, based on GSMA, 2019.
Note: CIS – Commonwealth of Independent States. Country groups are those of the source.

المصدر: تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019، مؤتمر الأمم المتحدة غير الموحد بشأن التجارة وتطوير

القيمة المالية وتقدير النفقات 2019 / UNCTAD / DER / ص 8. أنظر:

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/der2019_en.pdf

انطلاقاً من دراسة ARSLAN OLCAY يتم حالياً اختبار الاضطراب في الحياة الاقتصادية ليتم علاجه من خلال الدعم الرقمي من أجل التغلب على فترة عدم اليقين من خلال إبقاء الموردين والمستهلكين على اتصال، حيث تعتبر الاستجابة الرقمية لـ COVID19 عملية مهمة لمستقبل الوضع الطبيعي الجديد، لذا سوف يتشكل الاقتصاد العالمي في الغالب من خلال تفضيلات المستهلك والتغيرات في أنماط الطلب، و من المحتمل أن تخلق الشبكات الرقمية وإدارة البيانات الضخمة لإدارة عملية COVID19 نمجاً علمياً جديداً سيعيد تشكيل السلوكيات البشرية وديناميكيات التكنولوجيا والصناعة خاصة سلاسل التوريد بداية من القرن الحادي والعشرين، وسيتم أيضاً دمج الانهيارات في الاقتصاد العالمي مع التحول التكنولوجي الرقمي التي ستسفر عن هياكل اقتصادية جديدة في جميع أنحاء العالم، كما خلقت الرقمنة في الأنشطة الاقتصادية فرصة لخفض تكلفة الإنتاج وتوفير الوقت وإنترنت الأشياء لإنشاء الأدوات التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت وتحليلات البيانات الضخمة لقياس اهتمامات المستهلكين والاستجابة لها (ARSLAN OLCAY, 2021, p. 54).

وقد شدد الاتحاد الأوروبي على السوق الرقمية الموحدة -واحدة من أهم مقاييس استراتيجية السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي- في هذا الصدد اقترحت المفوضية البرنامج للإطار المالي متعدد السنوات (2021-2027) ، والذي يركز على الاستراتيجية القدرات الرقمية للاتحاد الأوروبي وعلى تسهيل النشر الواسع للتقنيات الرقمية، كما تم تخصيص الميزانية الإجمالية البالغة 9.2 مليار يورو لتشكيل ودعم التحول الرقمي للمجتمع والاقتصاد في أوروبا، فاليوم ينصب التركيز على الهدف الأوروبي الجديد "مناسب للعصر الرقمي" من خلال إطلاق قانون الخدمات الرقمية بهدف جعل التحول الرقمي يعمل لصالح الأفراد والشركات، وتشجيع التقنيات الجديدة ضمن إطار إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي والبيانات والإستراتيجية الصناعية. تماشياً مع هذا الغرض، أطلقت مفوضية الاتحاد الأوروبي في فيفري 2020 الاتصالات حول تشكيل المستقبل الرقمي لأوروبا (ARSLAN OLCAY, 2021, p. 57). من جهة يلخص مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي (DESI) المؤشرات الخاصة بالأداء الرقمي لأوروبا ويتبع التقدم المحرز في دول الاتحاد الأوروبي².

في حين تظهر المقارنة المثيرة بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن الصين تهيمن على التمويل العالمي للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بنسبة 48% ، والولايات المتحدة تتبعها بنسبة 38%. والشركات الأخرى بما في ذلك "الاتحاد الأوروبي التي تملك نسبة 13%. وتعد أكبر ثلاث شركات حائزة على براءات اختراع للذكاء الاصطناعي IBM و Microsoft و Google مع 3594 و 2207 و 1174 على براءات اختراع على التوالي، وقد تم تخصيص 2.6 مليار يورو لتمويل الذكاء الاصطناعي، و 700 مليار يورو للروبوتات و 27 مليار يورو لتطوير المهارات (ARSLAN OLCAY, 2021, p. 65).

ثالثاً: نموذج الاقتصاد الأخضر لبناء مستقبل منخفض الكربون- تجسيد البعد البيئي للتعافي الاقتصادي
من أبرز التوجهات الجديدة لتحقيق تعافي وانتعاش اقتصادي مستدام التركيز على اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر، ما يطلق عليه تسمية "تخضير الانتعاش الاقتصادي" وفق نهج معياري دولي يتم من خلاله البحث عن فرص لخفض الانبعاثات كإطار مؤسسي يحفز الاستثمار العالمي في مشاريع التنمية المستدامة، لكن تبقى الاشكالية المطروحة تنحصر اليوم بين ثلاثية مهمة تتمثل في قدرة الدول، ومصالحها الاقتصادية، وغياب آلية قانونية دولية ملزمة.

لذا يؤكد Milan Elkerbout أن هناك خطر يتمثل في أن إهمال العمل المناخي أثناء الانتعاش سيوجه ضربة قوية للجهود الرامية إلى ثني منحى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس، إذ يهدف قانون المناخ المقترح، الذي من شأنه أن يدمج هدف الحياد المناخي للاتحاد الأوروبي لعام 2050 في تشريعات الاتحاد الأوروبي تحديداً إلى حماية "تحدي الأجيال المتمثل في تغيير المناخ" من الأولويات الأكثر إلحاحاً والفورية (Milan Elkerbout, (March 2020, p. 2).

و بمجرد أن يمر الوباء، قد يتم تعويض الآثار المؤقتة بسرعة بسبب الحاجة إلى "استعادة" الوقت الضائع وتقديم حوافز لتحفيز الطلب لإنقاذ الموردين، أما على المدى الطويل، يتطلب الارتباط بين ارتفاع درجات الحرارة والأوبئة والأمراض المعدية مزيداً من الاهتمام البحثي والتمويل، حيث تنص الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الخاص عن هدف 1.5 درجة مئوية "بثقة عالية" على أن انتقال الأمراض المعدية يتأثر بارتفاع درجات الحرارة، ولكن يمكن أن يكون التأثير في أي من الاتجاهين، لذا يجب أن تستهدف الأبحاث المستقبلية بشكل خاص مخاطر زيادة انتشار الأمراض ذات العدوى العالية، وبالتالي المخاطر الشاملة (Milan Elkerbout, (March 2020, p. 9).

فإذا عدنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي حسب Tobias Tesche اقترحت المفوضية مبادرة مساعدة التعافي من أجل التماسك والأقاليم الأوروبية لزيادة برامج سياسة التماسك الحالية من الآن وحتى عام 2022 بمقدار 55 مليار يورو وفقاً لمفتاح تخصيص جديد مع مراعاة تأثيرات أزمة كورونا، ومن المقرر أيضاً تمويل إضافي لصندوق الانتقال العادل (30 مليار يورو إضافية تصل إلى إجمالي 40 مليار يورو) للمساعدة في التحول الأخضر والصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية (15 مليار يورو) لتنفيذ التغييرات الهيكلية ذات الصلة للصفقة الخضراء الأوروبية (Tobias Tesche, June 2020, p. 23).

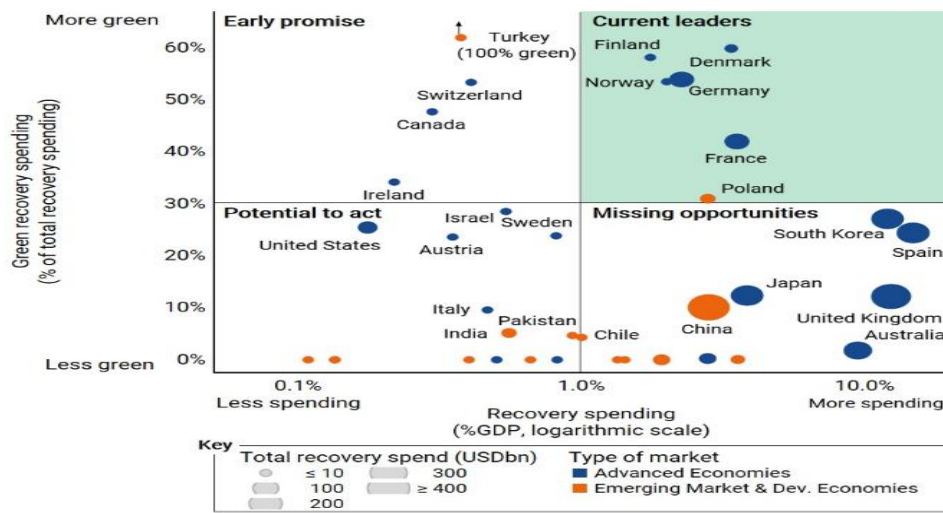
فيما يوفر مرصد الانتعاش العالمي ومنصة Data Futures التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضعي السياسات مجموعة جديدة غنية من نقاط البيانات والرؤى، وسيساعد توسيع الوصول إلى هذه الموارد على زيادة الشفافية والمساءلة وفعالية الاستثمارات التي يتم إجراؤها وبشكل عام، كان الإنفاق الأخضر العالمي حتى الآن غير متكافئ مع حجم الأزمات البيئية المستمرة بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان الطبيعة، والتلوث، وفقداناً لمزايا اجتماعية كبيرة وطويلة الأجل، ومن هنا نستعرض فيما يلي النتائج الرئيسية للتحليل من حيث الإنفاق - حسب بيان شراكة العمل من أجل الاقتصاد الأخضر "الخيارات التي نتخذها الآن

ستشكل المستقبل " الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020 /04/14³ -على التعاقب (The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from the Partnership for Action on Green Economy, 14/04/2020)

- 18.0٪ من الإنفاق كانت خضراء معظمها تمثل من قبل مجموعة صغيرة من البلدان ذات الدخل المرتفع استثمار 66.1 مليار دولار في الطاقة منخفضة الكربون.
- الإعلان عن 86.1 مليار دولار للنقل الأخضر من خلال عمليات نقل وإعانات المركبات الكهربائية والاستثمارات في النقل العام والبنية التحتية لركوب الدراجات والمشى.
- الإعلان عن 35.2 مليار دولار لترقيات المباني الخضراء لزيادة كفاءة الطاقة في الغالب من خلال التعديلات التحديثية، لا سيما في فرنسا والمملكة المتحدة.
- الإعلان عن 56.3 مليار دولار لرأس المال الطبيعي أو الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) - مبادرات تجديد النظام البيئي وإعادة التحريج.
- توجيه الخمسين نحو الحدائق العامة وإجراءات مكافحة التلوث، لا سيما في الولايات المتحدة والصين، لتحسين نوعية الحياة ومعالجة المخاوف البيئية.
- تم الإعلان عن 28.9 مليار دولار في مجال البحث والتطوير الأخضر، و يشمل البحث والتطوير الأخضر تقنيات الطاقة المتجددة وتقنيات قطاعات إزالة الكربون مثل الطيران والبلاستيك والزراعة وعزل الكربون (The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from the Partnership for Action on Green Economy, 14/04/2020)

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية رغم إطلاق خطة الإنقاذ الأمريكية "خطة الوظائف الأمريكية" التي وضعها الرئيس جو بايدن بقيمة 1.9 تريليون دولار مع ذلك أشار المعلقون إلى أن بعض التمويل في "خطة الإنقاذ" سيكون كبيراً للانبعاثات الأمريكية، ولا سيما المليارات المخصصة لدعم وكالات النقل العام الوطنية وشركة أمتراك للسكك الحديدية، وتتضمن الخطة معياراً فيدرالياً لكفاءة الطاقة والطاقة

النظيفة، والذي يمكن استخدامه لوضع الولايات المتحدة على مسار نحو هدف الإدارة المتمثل في إزالة الكربون بنسبة 100٪ بحلول عام 2035. (POLICY, 16 June 2020 16:30.)
يستعرض الشكل رقم 5 الإنفاق على التعافي الأخضر كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على التعافي مقابل الإنفاق على التعافي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (يمثل اللون نوع السوق).

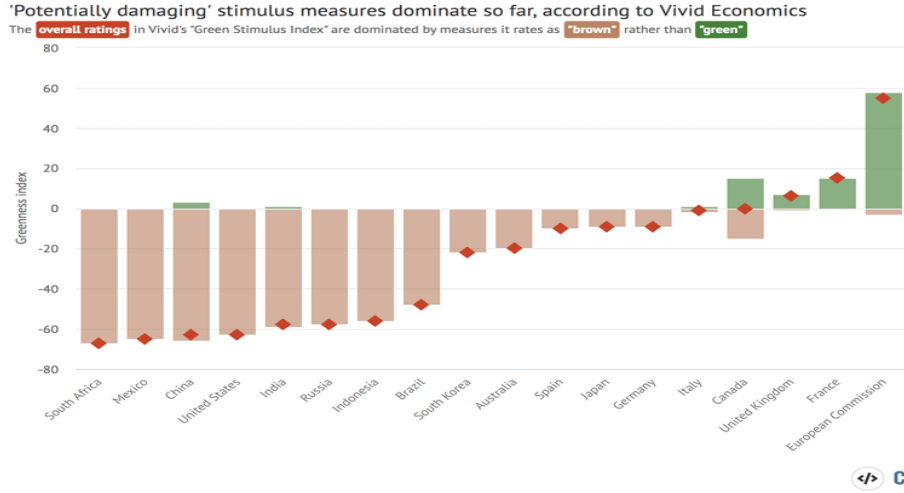


المصدر: مرصد الانتعاش العالمي Global Recovery Observatory ص 12.

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/35281/A_WBBB.pdf

تعمل الحكومات أيضاً على الوصول إلى مجموعة من الروافع الضريبية والتنظيمية في جهودها لتحفيز الاقتصاد، سواء رفع القيود المفروضة على الطاقة المتجددة أو إعادة التوازن إلى حوافز ضرائب السيارات، أو منح إعفاءات ضريبية لشركات النفط أو التحرك لتخفيف القواعد البيئية الأخرى باسم التحفيز، وحتى الآن تهيمن المساهمات التي قد تكون ضارة على حزم التحفيز في 21 اقتصاداً رئيسياً، وفقاً لشركة الاستشارات Vivid Economics ويصنف مؤشر التحفيز الأخضر حزمة على أنها "صديقة للطبيعة" (خضراء) أو غير ودية (بنية)، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه (POLICY, 16 June 2020 16:30.)

الشكل رقم 6 يبرز مؤشر التحفيز الأخضر لمجموعة من الدول



المصدر: شركة الاستشارات Vivid Economics consultancy.

<https://www.carbonbrief.org/coronavirus-tracking-how-the-worlds-green-recovery-plans-aim-to-cut-emissions>

المحور الثاني: التعاون الاقتصادي الدولي بين الاستشراف والحوكمة- تحليل فرص التغلب على أزمات ما بعد الوباء

تجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن مدى الأهمية التي تعلق على المنظمات الدولية والأنظمة الدولية في نظام العلاقات الدولية المعولم ، فإن المبادرات الرئيسية لعمل السياسة الدولية لا تزال هي الدول، لذا سيعالج هذا المحور من خلال التحليل الإحصائي لعدد من التوقعات دور الدول كوحدات وطنية مقابل الحفاظ على مصالحها ثم دور الهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في تنسيق الجهود ضمن مقارنة الحوكمة والتنمية المستدامة.

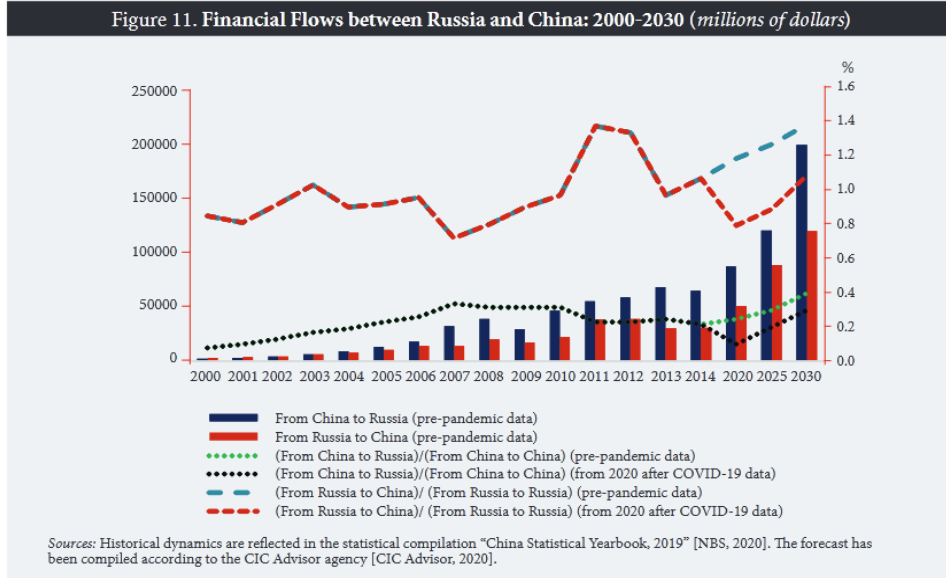
فبحلول منتصف ماي 2020 أنشأ البنك الدولي عمليات استجابة لحالات الطوارئ في 100 دولة منها 39 في إفريقيا بآليات سمحت للجهات المانحة الأخرى بتوسيع البرامج بسرعة اعتباراً من 15 أكتوبر 2020 على صعيد العالم، كما أطلق البنك المجموعة الأولى من المشاريع الصحية الطارئة في 34

دولة إفريقية (بقيمة إجمالية 757 مليون دولار) مع التركيز على إنقاذ الأرواح، كما تصرف صندوق النقد الدولي بسرعة وضاعف مؤقتاً إمكانية الوصول إلى مرافق الطوارئ الخاصة به. من جهة مست حملة تخفيف خدمة الديون عبر صندوق احتواء الكوارث وإغايتها 29 دولة من أفقر البلدان الأعضاء وأكثرها ضعفاً في العالم، أكثرها في أفريقيا، حيث شملت الاستجابات سلسلة من العمليات الجديدة في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي وغيرها من القطاعات، فضلاً عن إعادة توزيع الموارد الحالية، بالمقابل خصصت مجموعة البنك الدولي 50 مليار دولار من الدعم المالي على مدى 15 شهراً بين أبريل 2020 وجوان 2021 لمساعدة البلدان الإفريقية على حماية الفقراء والضعفاء، ودعم الأعمال التجارية، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 32).

ومن جهة أخرى ضخ البنك المركزي الأوروبي 750 مليار يورو لدعم الأسواق والمؤسسات المالية، لكنه بالكاد خصص لشراء الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها، وتلقت دول الاتحاد الأوروبي التي تضررت بشدة مثل إيطاليا وإسبانيا مساعدة هائلة من دول مثل الصين وكوبا ودول أوروبية أخرى بينما تجاهل الاتحاد الأوروبي نداء صربيا للمساعدة لكن الصين استجابت بسخاء (Bodansky, March2020, p. 3).

أما على مستوى الصين يؤكد Yossef Bodansky قد مكنتها قدراتها على تحمل التخفيضات الضريبية والقروض المخصصة واللوائح المتساهلة التي حولت بدورها التركيز والاستثمارات إلى المجالات ذات الأولوية مثل G5 والبيانات الضخمة والبنية التحتية الجديدة الأخرى، فضلاً عن تعزيز الاستهلاك المحلي، و بشكل ملحوظ قدمت الصين مساعدات اقتصادية وطبية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها مع استمرار تنفيذ برامج الإنعاش المحلي في الصين، فبكين مقتنعة بأن هذه الانطباعات والمساعدات قد وسعت بالفعل "دائرة الأصدقاء" للصين، فضلاً عن تعزيز "التعاون العالمي" و "المكانة العالمية" للبلاد وبهذا سيكون الانتعاش الاقتصادي والتعاون طويل الأمد (Bodansky, March2020, p. 7).

الشكل رقم 7 يستعرض التدفقات المالية بين روسيا والصين: 2000-2030 (بملايين الدولارات)



المصادر: الديناميات التاريخية في التجميع الإحصائي "الكتاب الإحصائي السنوي الصيني 2019" المكتب الوطني للإحصاء، 2020 (تم تجميع التوقعات وفقاً لوكالة CIC Advisor 2020) ص 18. أنظر: <file:///C:/Users/Smart/AppData/Local/Temp/how-covid-19-pandemics-influences-chinese-economic-sustainability.pdf>

يوضح الشكل رقم 7 التدفقات المالية الثنائية بين الصين وروسيا من وجهة نظر تاريخية وتوقعات حتى عام 2030 حيث وكانت التدفقات المالية من روسيا إلى الصين أقل مرتين إلى ثلاث مرات من التدفقات المالية من الصين إلى روسيا.

وقد شارك حوالي 40 من قادة الدول الواقعة على طول طريق الحزام والطريق وأكثر من 1000 خبير وصحفي، و ألقى الرئيس الصيني الكلمة الرئيسية في هذا المنتدى، حيث تم توقيع أكثر من 140 اتفاقية تعاون هناك، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مشروعات الدول الواقعة على طول الطريق أكثر من 80 مليار دولار فيما تجاوز حجم الضرائب وأنواع المدفوعات الأخرى 2 مليار دولار (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 17).

إلى أن روسيا ستعمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الصين، لتصل إلى حصة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.49٪ مقارنة بـ 0.28٪ في الصين بحلول عام 2030 ومع ذلك بعد تفشي فيروس كورونا، يتوقع الباحثون تدفقات مالية بين البلدين حتى 2022-2025 نظرًا لأن أزمة COVID-19 تتميز بالعديد من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها، فمن المستحيل التنبؤ بالوضع بدرجة معقولة ودقيقة جدا، أما فيما يتعلق بانخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا COVID-19 من المتوقع حدوث انخفاض في الطلب على الوقود والمعادن (Maksim Vasiev Kexin Bi, 2020, p. 18).

فالدافع الرئيسي حسب Birol AkgünMetin Çelik الذي يوجه سلوك الدول هو مصالحها الوطنية، لذلك غالبًا ما تكون قدرات ونجاحات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للاستجابة بفعالية للأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية غير كافية، والسبب الرئيسي لذلك كما يؤكد الواقعيون، هو أن المنظمات الدولية لا يمكنها العمل بشكل مستقل عن مصالح القوى العظمى التي أنشأت تلك الهياكل و عندما يتم توفير الإجماع السياسي بين الدول الكبرى بشأن المسائل العالمية والإقليمية وحالات الأزمات⁴ يمكن للمنظمات الدولية اتخاذ القرارات وتطبيقها بشكل أسرع وأكثر فعالية، لكن المنظمات الدولية تصبح مختلفة عندما تتباعد مصالح القوى الكبرى، ومع أنه هناك "نظام صحي عالمي" تقوده منظمة الصحة العالمية والذي يتصور التعاون العالمي في مجال مكافحة الأمراض الخطيرة وحماية الصحة العامة الدولية بشكل أساسي باعتباره "مساحة تعاونية ناعمة" توحد جميع الجهات الفاعلة، وبذلك فإن تاريخ اللوائح الدولية المتعلقة بالأمن الصحي قديم جدًا، ومع ذلك، فمن الحقائق أن جميع الدول الرائدة غير قادرة على العمل في تعاون وانسجام في المواقف الحرجة باستثناء فترات استثنائية نادرة (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 357).

محل القول فإن الأهم من ذلك، أن مواقف الولايات المتحدة والصين اللتين تتنافسان بشكل متبادل فيما يتعلق بعمل النظام الدولي الليبرالي الحالي، كانت العامل الأكثر أهمية في عدم فعالية آليات التعاون العالمي القوية مثل G-7 و G-20، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وبالتالي فشلت المنظمات الدولية، خاصة هيئات الأمم المتحدة التي تشكل العناصر الأساسية للحكومة العالمية في النظام الدولي الليبرالي، وهذا ما يشير بوضوح إلى وضع يؤدي إلى أزمة حوكمة عالمية⁵ إذ لم تتخذ الأمم

المتحدة، التي كانت الفاعل الرئيسي للنظام الدولي خاصة بعد عام 1945 أي خطوات جادة في عملية
الوباء (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 358).

بينما يصنف المفهوم الرئيسي لنجاح منظمة الصحة العالمية في أنشطة الصحة العامة الدولية أنه
مفهوم "المصلحة المشتركة والتهديد". والذي سيكون قادرا على حماية المصالح الصحية العالمية المشتركة
لل بشرية إلى الحد الذي تستطيع فيه منظمة الصحة العالمية توجيه الدول الأعضاء للعمل معًا ضد التهديدات
المشتركة مثل الأوبئة رغم الانتقادات الموجهة إلى منظمة الصحة العالمية في بداية انتشار فيروس كورونا،
بالشكل الذي تمت فيه مناقشة منظمة الصحة العالمية في المجتمع الدولي خلال الأوبئة السابقة لفيروس
نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسارس وإنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير، حيث تم انتقاد منظمة الصحة
العالمية بشكل أكثر بسبب جائحة COVID-19 لأنها كانت محاصرة سياسياً بين الولايات المتحدة
والصين بسبب المنافسة في عصر انتقال القوة العالمية (Birol AkgünMetin Çelik, 2020, p. 365).

في حين يؤكد البيان الختامي لقمة العشرين الأخيرة والتي انعقدت بتاريخ 22/21 نوفمبر
2021 على ضرورة التعاون الدولي لتعزيز الانتعاش الإقتصادي⁶.

خاتمة:

قدمت الدراسة تحليلاً لأبرز استراتيجيات ومعايير الانتعاش الاقتصادي للتعافي من تأثيرات أزمة كورونا
على الاقتصاد، حيث تبين من خلال الاحصائيات و التوقعات التي عرضتها وفسرتها الدراسة أنه سيكون
عالم ما بعد كورونا أقل عولمة بكثير، وأن السياسات الاقتصادية الحالية غير كافية للوصول إلى تعزيز الانتعاش
الاقتصادي، فالحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية مجبرة على إعادة بناء خططها واستراتيجياتها
وفق نهج التنوع الاقتصادي الذي يرتبط أكثر بسياسات التحول إلى البيئة والرقمنة والحوكمة والاستدامة
العادلة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ركز تمويل تدابير تحفيز الاقتصاد الكلي لتسريع الانتعاش بعد الأزمة على وضع البرامج الهيكلية،
وتدابير الإنفاق لمنع الخسارة الدائمة في الناتج و النمو المحتمل.
- بعد التعافي من فيروس كورونا، ستكون تدفقات رأس المال الدولية محدودة بسبب التأثير
الاقتصادي العالمي للفيروس

- تسعى خطة التعافي للاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الاستثمار في اقتصاد أوروبي صديق للبيئة ومسؤول وقادر على الصمود.
- من المتوقع أيضا أن تزيد التجارة العالمية بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022.
- تبين أن التحول الرقمي أحد أهم الأدوات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي خلفها الوباء، حيث يتوقع أن تنمو نفقات تكنولوجيا المعلومات بنسبة تتراوح بين 3% و 5%. تشكل أكثر من 60% من الاقتصاد العالمي رقمياً وفق الاحصائيات الواردة بالدراسة لسنة 2022 إلى 2025.
- من أبرز التوجهات الجديدة لتحقيق تعافي وانتعاش اقتصادي مستدام التركيز على اعتماد نموذج الاقتصاد الأخضر.
- غالباً ما ترتبط فعالية جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في استجابتها للأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية بمصالح القوى العظمى مما يؤثر على سياسات التعافي والتعاون الدولي المستدام.
- رغم الجهود المبذولة من الدول والهيئات الدولية، إلا أن الاحصائيات المتعلقة بنمو اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تبرز أنه ستزداد درجة التهميش في العديد من البلدان (إفريقيا وجنوب غرب آسيا وأمريكا اللاتينية).

CONCLUSION

The study provided an analysis of the most prominent strategies and standards of economic recovery to recover from the effects of the Corona crisis on the economy, as it was found through the statistics and expectations presented and explained by the study that the post -Corona world will be much less globalized, and that the current economic policies are not sufficient to reach the enhancement of economic recovery, the governments Financial institutions and international organizations are forced to rebuild their plans and strategies according to the approach of economic diversity, which is more related to the policies of transition to the environment, digitization, governance and fair sustainability, and the study has reached the following results:

- ✓ Employment of financing measures to stimulate the total economy to accelerate the recovery after the crisis on the status of structural programs,

and spending measures to prevent permanent loss of output and possible growth.

✓ After recovering from the Coronavirus, international capital flows will be limited due to the global economic impact of the virus

✓ The EU's recovery plan seeks to encourage investment in an environmentally friendly, responsible and resilient European economy.

✓ It is also expecting that global trade will increase by 3.3 percent in 2022.

✓ It was founding that the digital transformation is one of the most important tools to get out of the economic crisis left by the epidemic, as it is expecting that information technology expenses will grow by 3 % and 5 %. More than 60 % of the global economy is digitally, according to the statistics mentioned in the study of 2022 to 2025.

✓ One of the most prominent new trends to achieve a sustainable economic recovery and recovery focuses on adopting the green economic model.

✓ The effectiveness of the United Nations efforts and international organizations in its response to political, economic and humanitarian crises is often likened to the interests of the great powers, which affects the policies of sustainable international recovery and cooperation.

✓ Despite the efforts made by countries and international bodies, the statistics related to the growth of the economies of developed and developing countries highlight that the degree of marginalization will increase in many countries (Africa, South Western Asia and Latin America).

Bibliography List :

Books

✓ BAHMAN Nasim, **Post-Pandemic World: The Future of the Global Economic Order and the Position of the Great Economic Powers** in the book : THE WORLD AFTER THE Pandemic,Turkiye scholar ships Burslari, ANKARA, JULY(2020).

✓ Çelik Birol AkgünMetin, **global Governance in the Postpandemic Period: The World Health Organization and the Future of International Organizations** in the book :REFLECTIONS ON THE PANDEMIC in the Future of the World, Turkish Academy of Science, First Edition, Ankara, (2020).

Scientific articles

- ✓ Elkerbout Milan, The European Green Deal after Corona: Implications for EU climate policy, **policy insights thinking ahead for europe**, No 2020-06/ (March 2020).
- ✓ Jürgen Gern, Klaus- and others, World Economy Summer 2021 - Post-Corona-boom underway, **Kiel Institute Economic Research Center Business Cycles and Growth**, Outlook, No. 79, 2021.
- ✓ Gnan Ernest, A „European Capitalization and Development Fund” (ECDF) to facilitate Europe’s post-corona recovery, european money and finance forum, **Oest erreichische Nationalbank and SUERF1**, SUERF Policy Note Issue No 145, (March 2020).
- ✓ Kalogiannidis Stavros and others, Impact of Covid-19 in the European Start-ups Business and the Idea to Re-energise the Economy, **International Journal of Financial Research**, (January 11, 2021) doi:10.5430/ijfr.v12n2p55 URL.
- ✓ Kexin Bi Maksim Vasiev, How COVID-19 Pandemics Influences Chinese Economic Sustainability, **FORESIGHT AND STI GOVERNANCE**, Vol. 14 No 2 ,(2020).
- ✓ Munzele Maimb Samuel, Post-Corona Africa: Downward Spiral or Resilient Recovery?, GDI Working Paper 2021-054. Manchester: The University of Manchester, 1 Jul 2021.
- ✓ OLCAY ARSLAN, and others, " DIGITAL RESPONSE TO COVID-19 INFECTED ECONOMY: A EUROPEAN UNION PERSPECTIVE Ceran", **Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi Cilt:20**, No:1 (2021), s. 49-68.
- ✓ Tesche Tobias, LSE ‘Europe in Question’ Discussion, Paper Series The European Union’s response to the coronavirus emergency: an early assessment, **European Institute London School of Economics**, LEQS Paper No. 157/(2020June2020).
- ✓ Welfens Paul J.J., Corona World Recession and Health System Crisis: Shocks Not Understood So Far, EIIW Working paper 273, May 9, 2020.

Articles

- ✓ Coronavirus: "Tracking how the world’s ‘green recovery’ plans aim to cut emissions", **INTERNATIONAL POLICY**, Article from : **Carbon Brief**, clear on climate, 16 June 2020 16:30.

<https://www.carbonbrief.org/coronavirus-tracking-how-the-worlds-green-recovery-plans-aim-to-cut-emissions>

- ✓ Estevez Eric, Economic Recovery : "What Is an Economic Recovery?", October 13, 2021.

<https://www.investopedia.com/terms/e/economic-recovery.asp>

- ✓ **European Commission's Knowledge Centre for Bioeconomy**, European Union, 2021.

<https://spiral.imperial.ac.uk/handle/10044/1/89359>

- ✓ "The Choices We Make Now Will Shape the Future "Statement from **the Partnership for Action on Green Economy**: 14/04/2020.

<https://www.unep.org/news-and-stories/statements/statement-partnership-action-green-economy-choices-we-make-now-will>

Reports

- ✓ Future transitions for the Bioeconomy towards Sustainable Development and a Climate-Neutral Economy Bioeconomy opportunities for a green recovery and enhanced system resilience Knowledge, a report from : Synthesis and Foresight Work Package 1 - Network of Experts, **The The European Commission's Knowledge Centre for Bioeconomy**, European Union, 2021.

<https://spiral.imperial.ac.uk/handle/10044/1/89359>

**Criteria for post-coronavirus economic recovery:
an analysis of strategies to promote international economic recovery**

Samia benyahia

Faculty of Political Science and International Relations –

University of Algiers

samia20171935@outlook.fr

Abstract:

This study presents an analysis of the parameters of economic recovery and their adaptation to the sustainability agenda. Job opportunities and economic demand for the post-Corona era, and produce stable growth given the scope and size of this crisis, and the long shadow that it will cast, then the study focuses on spending paths that can enhance economic recovery and environmental sustainability, and the type of recovery investments based on the green economy, as it looks Governments are now towards recovery, and reach an economic transformation that promotes sustainable prosperity. In the short term, with increased economic and environmental resilience, on the one hand, the most prominent steps that companies, governments and individuals can take to align the necessities of sustainability, as It will also be important to model and prepare for situations where multiple risks can combine, so domestic policy development must include cooperation and coordination with international approaches.

Keywords: economic recovery, post-coronavirus, green economy, sustainable development, international cooperation, investment.

¹ وقد رأينا بالفعل أن وزراء المالية الأفارقة أفرجوا عن ما يقارب 100 مليار دولار إلى 150 مليار دولار لدعم البلدان الأفريقية في حين أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعوة إلى جميع الدائنين الثنائيين الرسميين من أجل تعليق مدفوعات الديون من البلدان منخفضة الدخل، وهو نفس المنحى الذي نحت إليه مجموعة العشرين أنظر بيان قمة العشرين <https://2u.pw/pWa13>

² تراقب المفوضية الأوروبية التقدم الرقمي للدول الأعضاء من خلال تقارير مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي (DESI) منذ عام 2014 وفي كل عام ، تتضمن DESI ملفات تعريف قطرية تدعم الدول الأعضاء في تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات ذات أولوية بالإضافة إلى الفصول الموضوعية التي تقدم معلومات أوروبية تحليل على مستوى المجالات الرقمية الرئيسية ، ضروري لدعم قرارات السياسة.

³ مبادرة يقودها مشروع الانتعاش الاقتصادي بجامعة أكسفورد (OUERP) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق النقد الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي من خلال شبكة السياسة المالية الخضراء (GFPN).

⁴ في هذا السياق يمكن القول أن وضع المعايير في المناقشات الدائرة حول أخلاقة إدارة الأزمات الإنسانية مستقبلا يفترض عموماً أن هناك دروساً مفيدة للعالم تكبح القومية المفرطة وتعزز البعد الإنساني، لعل بموجبها تدرك الدول الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمواجهة مختلف التحديات العالمية على غرار تغير المناخ، وتنظيم الأسلحة النووية، و الأوبئة العالمية، فلا يكفي إصدار قصص النجاح السعيدة دون إثارة أسئلة جادة حول الاستعداد العالمي لمواجهة الأوبئة في نطاق الاستجابة العالمية المنسقة كمفتاح لفهم كنه هذا التفشي، ضمن استراتيجية عالمية تعاضدية شاملة كفيلة بتحقيق الإنعاق البشري من التهديدات العابرة للقارات، وتعلم الكثير عن أهمية استخدام التكنولوجيا في مثل هذه الأزمات البيولوجية.

⁵ هذا يعني مزيداً من الفوضى، وبالتالي إن لم يسفر الوباء عن تعاون عالمي أوثق كما كانت تأمل الشعوب، ولا قيادة عالمية حكيمة تنتصر ليس فقط على الفيروس التاجي، ولكن على جميع الأمراض، والأزمات المتنوعة في المستقبل.

⁶ مما جاء في البيان "... نؤكد الحاجة الملحة للسيطرة على تفشي الفيروس، فهو أمرٌ أساسي لدعم التعافي الاقتصادي

العالمي. ونحن عازمون على الاستمرار في استخدام جميع أدوات السياسات المتاحة حسب الاقتضاء لحماية الأرواح

والوظائف ومصادر الدخل، ودعم التعافي الاقتصادي العالمي.. " أنظر بيان ختام قمة العشرين

<https://2u.pw/pWa13>